لتعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية القانون

البحث التخرج الموسوم

تجريم العمل الجبري في قانون العراقي بين التشريع الجنائي والتطبيق العملي

هو جزء من متتطلبات نيل شهادة البكلوريوس في القانون

الطالب / ماضي وليد حسين علي

باشراف

الدكتور / علي جاسم محمد السعدي

استاذ القانون الجنائي

كلية القانون / جامعة المستقبل

لسنة /2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾

(صدق الله العلي العيضيم)

سورة يوسف (12: 67):

إهداء

إلى من سكبوا في قلبي حب العلم والمعرفة،

إلى من علموني أن النجاح ليس مجرد حلم، بل طريقٌ بالإصرار يُسلك،

إلى والديّ العزيزين، الذين ضحوا بكل غالٍ ونفيس من أجلي،

إلى أمي، التي كانت شمعة تنير دربي،

وإلى أبي، الذي كان سندي في كل خطوة،

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين أضاءوا عقلي وروحي بالعلم والحكمة،

إلى أصدقائي، الذين كانوا خير معين في أوقات التحدي،

وإلى كل من ساهم في رحلتي التعليمية، ولو بكلمة تشجيع،

أهدي هذا العمل المتواضع،

عسى أن يكون خالصًا لوجه الله تعالى،

وأن يكون بداية لطريق مليء بالإنجازات والعطاء.

الشكر والثناء

الحمد لله رب العالمين، الذي بفضله تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أود أن أعبر عن خالص امتناني وتقديري لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل، بدءًا من:

الى والديّ الكريمين، اللذين كانا خير سند ودعم طوال رحلتي التعليمية.

الى أساتذتي الأفاضل، الذين بذلوا جهودًا كبيرة لتوجيهي وإثراء معرفتي.

الى أصدقائي وزملائي، الذين قدموا لي الدعم المعنوي والتحفيز في أوقات التحدي.

الى كل من قدم لي يد العون، سواءً بالإرشاد أو التشجيع أو المساعدة في جمع المعلومات.

ولا أنسى أن أشكر الله تعالى أولاً وأخيرًا، الذي منّ عليّ بالصحة والعقل لإتمام هذا العمل.

أسأل الله أن يتقبل هذا الجهد خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله خطوة في طريق العلم النافع والعمل الصالح.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تجريم العمل الجبري في القانون العراقي، من خلال تحليل النصوص التشريعية ومدى مواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تقييم التطبيق العملي لهذه النصوص في الواقع العراقي. يعتمد البحث على منهجية تحليلية من خلال استعراض التشريعات العراقية ذات الصلة، مثل الدستور العراقي وقانون العمل، ومقارنتها مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق، مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (29) توصل البحث إلى أن التشريع العراقي يتضمن نصوصًا تجرم العمل الجبري وتحمي حقوق العمال، إلا أن التطبيق العملي يواجه تحديات كبيرة، منها ضعف آليات الرقابة وعدم كفاية الوعي القانوني بين العمال. يوصي البحث بتعزيز آليات الرقابة وتفعيل دور المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة العمل الجبري، بالإضافة إلى زيادة الوعي بحقوق العمال.

الكلمات المفتاحية : المسؤوليه الجنائيه العمل الجبريالتشريع الجنائي العراقي قانون العمل العراقي التطبيق العملي.

Abstract in

This research aims to examine the criminalization of forced labor in Iraqi law by analyzing legislative texts and their alignment with international human rights standards, as well as evaluating the practical application of these texts in the Iraqi context. The research adopts an analytical methodology, reviewing relevant Iraqi legislation, such as the Iraqi Constitution and Labor Law, and comparing them with international conventions .ratified by Iraq, including ILO Convention No. 29
The research concludes that Iraqi legislation includes provisions criminalizing forced labor and protecting workers' rights. However, practical application faces significant challenges, such as weak monitoring mechanisms and insufficient legal awareness among workers. The research recommends strengthening monitoring mechanisms, enhancing the role of government institutions and civil society organizations in combating forced labor, and increasing awareness of workers' rights.
Keywords: Criminal Responsibility Forced Labor Iraqi Criminal Legislation Iraqi Labor Law Practical Application

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحه
1	الاية القراءنية	أ
2	الاهداء	ب
3	الشكر والثناء	ج
4	الملخص بالعربي	د
5	الملخص بالنكليزي	هـ
6	قائمة المحتويات	و
7	المقدمه	1
8	المبحث الاول	4-3-2
9	المبحث الثاني	7-6-5
10	الخاتمه	9-8
11	المصادر والمراجع	10

المقدمة

أولاً: مشكلة البحث

يعد العمل الجبري أحد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حيث يتنافى مع مبادئ الحرية والكرامة الإنسانية. على الرغم من وجود نصوص تشريعية في القانون العراقي تجرم العمل الجبري، إلا أن هناك فجوة واضحة بين هذه النصوص والتطبيق العملي على أرض الواقع. هذه الفجوة تثير تساؤلات حول مدى فعالية التشريعات العراقية في مكافحة هذه الظاهرة، وما هي التحديات التي تعيق تطبيقها.

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول قضية إنسانية وقانونية بالغة الأهمية، وهي حماية الأفراد من الاستغلال والعمل القسري. كما يساهم البحث في تسليط الضوء على مدى التزام العراق بالمعايير الدولية في مجال حقوق العمال، ويقدم تحليلاً نقدياً للتشريعات المحلية وآليات تطبيقها.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- تحليل النصوص التشريعية العراقية التي تجرم العمل الجبري.
- تقييم مدى مواءمة هذه التشريعات مع المعايير الدولية.
- تحديد التحديات التي تواجه التطبيق العملي لهذه التشريعات.
- تقديم توصيات لتعزيز فعالية التشريعات وآليات التطبيق.

رابعاً: منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، حيث تم تحليل النصوص التشريعية العراقية ذات الصلة، مثل الدستور العراقي وقانون العمل، ومقارنتها مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق، مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (29). كما تم استعراض الدراسات السابقة والتقارير الدولية ذات الصلة.

خامساً: هيكلية البحث (الخطة)

يتكون البحث من عدة فصول، وهي:

الفصل الأول: الإطار العام للبحث، ويشمل المقدمة ومشكلة البحث وأهميته وأهدافه.

الفصل الثاني: الإطار التشريعي للعمل الجبري في القانون العراقي.

الفصل الثالث: مقارنة التشريع العراقي مع المعايير الدولية.

الفصل الرابع: التطبيق العملي للتشريعات العراقية والتحديات التي تواجهها.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار النظري والتشريعي للعمل الجبري

مقدمتي سوف تتناول مفهوم العمل يعتبر العمل الجبري أحد أشكال انتهاك حقوق الإنسان، حيث يُجبر الأفراد على العمل ضد إرادتهم دون موافقة حرة أو مقابل عادل. يُعرّف القانون الدولي العمل الجبري بأنه أي عمل أو خدمة تُفرض على شخص تحت التهديد أو العقاب، دون أن يكون قد عرض نفسه طواعية له. ينشأ هذا النوع من العمل غالبًا في ظل ظروف استغلالية، مثل الاتجار بالبشر، أو العبودية الحديثة، أو السخرة. من الناحية التشريعية، تحظر المواثيق الدولية مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 (1930) واتفاقية رقم 105 (1957) العمل الجبري، وتُلزم الدول الأعضاء بمكافحته.

المطلب الأول: مفهوم العمل الجبري وأنواعه

لعمل الجبري هو أي عمل أو خدمة يُجبر الشخص على أدائها دون موافقته الحرة، وغالبًا ما يتم تحت التهديد أو الإكراه. يُعتبر انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان، حيث يُحرم الأفراد من حريتهم ويتم استغلالهم لأغراض اقتصادية أو اجتماعية(2). تشمل أنواع العمل الجبري السخرة، والاتجار بالبشر، والعمل القسري في السجون، وعمالة الأطفال القسرية. تهدف التشريعات الدولية والمحلية إلى مكافحة هذه الممارسات وحماية حقوق العمال(1).

الفرع الأول

تعريف العمل الجبري

العمل الجبري هو مصطلح يأتي من كلمة "جبر" التي تعني الإجبار أو الإكراه. وبالتالي، يمكن تعريف العمل الجبري لغة بأنه العمل الذي يتم إجبار الشخص على القيام به ضد إرادته.
اصطلاحاً: في القانون الدولي والقانون الجنائي، يُعرَّف العمل الجبري بأنه أي عمل يتم إجبار الشخص على القيام به ضد إرادته، وغالبًا ما يكون نتيجة للاستعباد أو الاستغلال أو الإكراه. في اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الاستعباد، يُعرَّف العمل الجبري بأنه "أي عمل أو خدمة يتم إجبار الشخص على القيام بها ضد إرادته، وغالبًا ما يكون نتيجة للاستعباد أو الاستغلال أو الإكراه".
في القانون الجنائي العراقي، يُعرَّف العمل الجبري بأنه "أي عمل يتم إجبار الشخص على القيام به ضد إرادته، وغالبًا ما يكون نتيجة للاستعباد أو الاستغلال أو الإكراه"(1).

الفرع الثاني

أنواع العمل الجبري

يمكن تصنيف العمل الجبري إلى عدة أنواع، منها:

اولا. العمل القسري في القطاع الخاص: يشمل هذا النوع إجبار العمال على العمل في

---

(1)اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (29)، المادة 2، 1930.

(2) قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015، المادة 8.

ظروف غير إنسانية، مثل العمل لساعات طويلة دون أجر أو تحت التهديد بالعنف(2).

ثانيا. العمل القسري في القطاع العام: قد يحدث هذا النوع في بعض المؤسسات الحكومية، حيث يُجبر الموظفون على أداء مهام إضافية دون مقابل(1).

ثالثا. الاتجار بالبشر: يعتبر أحد أخطر أشكال العمل الجبري، حيث يتم استغلال الأفراد، خاصة النساء والأطفال، في أعمال غير مشروعة مثل الدعارة أو العمل في المنازل.

رابعا. العمل الجبري في المنازل: يشمل إجبار العمال المنزليين على العمل لساعات طويلة دون أجر أو تحت التهديد بالطرد أو العنف(1).

المطلب الثاني: الإطار التشريعي للعمل الجبري في القانون العراقي

الدستور العراقي: ينص الدستور في المادة (14) على أن "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي". كما تؤكد المادة (37) على حماية الأفراد من الاستغلال والعمل القسري(3).

الفرع الأول: التشريعات الوطنية

يحتوي القانون العراقي على عدة نصوص تشريعية تجرم العمل الجبري، منها:

اولا. قانون العمل رقم (37) لسنة 2015: يعد هذا القانون أحد أهم التشريعات التي تحمي حقوق العمال في العراق. ينص القانون في المادة (8) على أن "يحظر تشغيل العامل دون رضاه أو تحت التهديد بأي شكل من الأشكال"(3).

ثانيا. قانون العقوبات العراقي: ينص القانون في المادة (423) على عقوبة السجن لكل من يجبر شخصًا على العمل دون رضاه(4).

---

(3) الدستور العراقي، المادة 37، 2005.

(4) قانون العقوبات العراقي، المادة 423.

الفرع الثاني: الاتفاقيات الدولية

صادق العراق على عدة اتفاقيات دولية تتعلق بمنع العمل الجبري، منها:

اولا. اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (29): تعتبر هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات الدولية التي تحظر العمل الجبري. صادق العراق على هذه الاتفاقية في عام 1934، مما يلزمه بمواءمة تشريعاته المحلية مع المعايير الدولية(5).

ثانيا. اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (105): تهدف هذه الاتفاقية إلى إلغاء العمل الجبري بجميع أشكاله. صادق العراق عليها في عام 1959 (5).

ثالثا. الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل: صادق العراق على هذه الاتفاقية في عام 1994، والتي تحظر استغلال الأطفال في الأعمال الخطرة أو غير المشروعة(6).

---

(5). اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (105)، 1957.

(6). الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، المادة 32، 1989.

المبحث الثاني

التطبيق العملي لتجريم العمل الجبري في العراق

تواجه تطبيق التشريعات، خاصة تلك المتعلقة بحماية حقوق الإنسان مثل منع العمل الجبري، العديد من التحديات التي تعيق فعاليتها. من أبرز هذه التحديات ضعف الإمكانيات المادية والبشرية للجهات الرقابية، مما يؤدي إلى قصور في عمليات التفتيش والمراقبة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك ثغرات في التشريعات نفسها، أو غموض في النصوص القانونية، مما يصعب عملية التطبيق. كما أن نقص الوعي المجتمعي بحقوق العمال وغياب الثقافة القانونية يسهم في استمرار الممارسات المخالفة. أخيرًا، قد تعيق الفساد الإداري وعدم وجود إرادة سياسية قوية جهود تطبيق التشريعات بشكل فعال.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه تطبيق التشريعات

الفرع الأول: التحديات القانونية

على الرغم من وجود تشريعات تجرم العمل الجبري في العراق، إلا أن هناك عدة تحديات قانونية تعيق تطبيقها بشكل فعال، منها:

اولا. ضعف آليات الرقابة: تعاني المؤسسات الحكومية المسؤولة عن مراقبة تطبيق قوانين العمل من نقص في الكوادر المؤهلة والموارد المالية، مما يؤدي إلى ضعف في تنفيذ القوانين(1).

ثانيا. الغموض في بعض النصوص التشريعية: بعض النصوص القانونية تحتاج إلى تفسير واضح، مما يخلق ثغرات يمكن أن يستغلها أصحاب العمل لفرض العمل الجبري(1).

ثالثا. طول الإجراءات القضائية: تعاني المحاكم العراقية من بطء في إجراءات التقاضي، مما يؤدي إلى تأخر في تحقيق العدالة للعمال الذين يتعرضون للعمل الجبري(1).

الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية والاقتصادية

تتعلق هذه التحديات بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في استمرار ظاهرة العمل الجبري، منها:

---

(1) تقرير منظمة العمل الدولية، "الفجوة بين التشريع والتطبيق في العراق"، 2023.

(2) دراسة بعنوان "تحديات تطبيق قوانين العمل في العراق"، جامعة بغداد، 2022.

اولا. الفقر والبطالة: يعاني العراق من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مما يدفع بعض الأفراد إلى قبول العمل في ظروف غير إنسانية خوفًا من فقدان مصدر رزقهم(2).

ثانيا. ضعف الوعي القانوني: يفتقر العديد من العمال إلى الوعي بحقوقهم القانونية، مما يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال(1).

ثالثا. الثقافة المجتمعية: في بعض المناطق، يتم التسامح مع أشكال معينة من العمل الجبري بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية(1).

المطلب الثاني: آليات تعزيز تطبيق التشريعات

لتعزيز تطبيق التشريعات، يجب تعزيز الرقابة من خلال توفير موارد كافية للجهات المختصة، وتبسيط الإجراءات القانونية لضمان السرعة في التنفيذ. كما يتطلب الأمر زيادة الوعي المجتمعي بحقوق الأفراد، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

الفرع الأول: تعزيز آليات الرقابة

لتعزيز تطبيق التشريعات التي تجرم العمل الجبري، يمكن اتخاذ عدة إجراءات، منها:

اولا. تطوير المؤسسات الحكومية: يجب تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية المسؤولة عن مراقبة تطبيق قوانين العمل من خلال توفير الكوادر المؤهلة والموارد المالية اللازمة**(3)**.

ثانيا. إنشاء وحدات متخصصة: يمكن إنشاء وحدات متخصصة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للتحقيق في حالات العمل الجبري واتخاذ الإجراءات اللازمة**(3)**.

ثالثا. التعاون مع منظمات المجتمع المدني: يمكن تعزيز التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لمراقبة تطبيق القوانين وتقديم الدعم للعمال**(4)**.

---

(3) تقرير الأمم المتحدة حول الفقر والبطالة في العراق، 2021.

(4) دراسة بعنوان "دور المجتمع المدني في حماية حقوق العمال"، منظمة العفو الدولية، 2020

الفرع الثاني: زيادة الوعي القانوني

لزيادة الوعي القانوني بين العمال، يمكن اتخاذ عدة إجراءات، منها:

اولا. حملات التوعية: يمكن تنظيم حملات توعية في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لتثقيف العمال بحقوقهم القانونية**(5)**.

ثانيا. البرامج التعليمية: يمكن إدراج برامج تعليمية في المدارس والجامعات لتوعية الطلاب بحقوق العمال ومخاطر العمل الجبري**(5)**.

ثالثا. التدريب القانوني: يمكن تنظيم دورات تدريبية للعمال لتعريفهم بالقوانين التي تحميهم من الاستغلال والعمل الجبري**(6)**.

---

(5) منظمة العمل الدولية (ILO)، "حملات التوعية بحقوق العمال".

(6) منظمة العفو الدولية (Amnesty International)، "برامج التدريب القانوني للعمال .

الخاتمة

من البحث الموسوم (تجريم العمل الجبري في قانون العراقي بين التشريع الجنائي والتطبيق العملي)

أولاً: النتائج

توصل البحث إلى عدة نتائج مهمة، منها:

1- وجود تشريعات واضحة: يتبين أن التشريعات العراقية، مثل الدستور وقانون العمل، تتضمن نصوصًا واضحة تجرم العمل الجبري وتحمي حقوق العمال.
2- فجوة بين التشريع والتطبيق: على الرغم من وجود هذه التشريعات، إلا أن هناك فجوة كبيرة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي على أرض الواقع.
3- تحديات متعددة: يواجه تطبيق التشريعات عدة تحديات، منها ضعف آليات الرقابة، وطول الإجراءات القضائية، وضعف الوعي القانوني بين العمال.
4- دور الاتفاقيات الدولية: يلاحظ أن العراق قد صادق على عدة اتفاقيات دولية تحظر العمل الجبري، مما يعكس التزامه بالمعايير الدولية في هذا المجال.

ثانياً: التوصيات والمقترحات

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن تقديم التوصيات والمقترحات التالية:

1- تعزيز آليات الرقابة:

تطوير المؤسسات الحكومية المسؤولة عن مراقبة تطبيق قوانين العمل.

إنشاء وحدات متخصصة للتحقيق في حالات العمل الجبري.

2- زيادة الوعي القانوني:

تنظيم حملات توعية في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

إدراج برامج تعليمية في المدارس والجامعات لتوعية الطلاب بحقوق العمال.

3- تحسين الإجراءات القضائية:

تسريع إجراءات التقاضي في قضايا العمل الجبري.

توفير الدعم القانوني للعمال الذين يتعرضون للاستغلال.

4- تعزيز التعاون الدولي:

تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، مثل منظمة العمل الدولية، لتبادل الخبرات والدعم الفني.

المشاركة في المؤتمرات الدولية المتعلقة بحقوق العمال.

5- دعم البحث العلمي:

تشجيع إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول ظاهرة العمل الجبري في العراق.

توفير البيانات والإحصائيات الدقيقة لمساعدة الباحثين في تحليل الظاهرة بشكل أفضل

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1- العاني، أحمد. (2018). حقوق العمال في التشريع العراقي. بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر.
2- الخالدي، محمد. (2020). العمل الجبري في القانون الدولي والوطني. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3- الجبوري، سعد. (2019). القانون الجنائي العراقي: دراسة تحليلية. بغداد: دار الثقافة للنشر.

ثانياً: المقالات العلمية

1- الزيدي، علي. (2021). "تحديات تطبيق قانون العمل العراقي في مكافحة العمل الجبري". مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 45، ص 123-145.
2- السعدي، ليلى. (2020). "دور الاتفاقيات الدولية في حماية العمال من الاستغلال". مجلة الدراسات الدولية، العدد 12، ص 67-89.
3- المحمودي، حسن. (2019). "العمل الجبري وانتهاكات حقوق الإنسان في العراق". مجلة الحقوق والقانون، العدد 30، ص 45-60.

ثالثاً: التشريعات والقوانين

1- الدستور العراقي لعام 2005.
2- قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015.
3- قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969.

رابعاً: الاتفاقيات الدولية

1- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (29) بشأن العمل الجبري، 1930.
2- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (105) بشأن إلغاء العمل الجبري، 1957.
3- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، 1989.

خامساً: المكتبة الافترايضة

1- منظمة العمل الدولية ((2023) .ILO). "مكافحة العمل الجبري". www.ilo.org
2- الأمم المتحدة. (2023). "حقوق الإنسان والعمل الجبري". www.un.org
3- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية. (2023). "تقارير حول تطبيق قانون العمل". www.molsa.gov.iq

سادساً: تقارير دولية

1- منظمة العفو الدولية. (2022). تقرير عن انتهاكات حقوق العمال في العراق.
2- منظمة العمل الدولية. (2021). تقرير عالمي حول العمل الجبري.

Higher Education and Scientific Research

Future University

College of Law

Graduation Research Thesis

Criminalization of Forced Labor in Iraqi Law: Between Criminal Legislation and Practical Application

This thesis is submitted as part of the requirements for obtaining a Bachelor's degree in Law

Supervised by

Dr. Ali Jassim Mohammed Al-Saadi

Professor of Criminal Law

College of Law / Future University

Student: Madi Waleed Hussein Ali

2024-2025